

النظام الأساسي * الرابطة العربية لقوانين التأمين

المادة الأولى : تأسيس الرابطة

بمقتضى أحكام هذا النظام يولف بين الأعضاء من الأشخاص والجهات الاعتبارية القانونية رابطة تسمى "الرابطة العربية لقوانين التأمين"

المادة الثانية : النظام وبدء العمل به

يسمى هذا النظام : النظام الأساسي للرابطة العربية لقوانين التأمين ويتضمن المبادئ والأحكام الأساسية المنظمة لعمل هذه الرابطة ويبدأ العمل به من تاريخ إجازته من أعضاء الرابطة .

المادة الثالثة : تعمل الرابطة في إطار الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين .

المادة الرابعة : المسميات الواردة في النظام

يقصد بالكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام ، المعنى الوارد مقابل كل منها ، ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

1. النظام الأساسي : النظام الأساسي للرابطة .
2. الإتحاد : الإتحاد العام العربي للتأمين .
3. المجلس : مجلس الإتحاد العام العربي للتأمين .
4. الأمانة العامة : الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين .
5. الرابطة : الرابطة العربية لقوانين التأمين .
6. أجهزة الرابطة : وتتكون من الجمعية العمومية ، وأمانة الرابطة والهيئة الإدارية .
7. الجمعية العمومية : وتضم جميع الأعضاء المنتسبين للرابطة .
8. الهيئة الإدارية : الهيئة الإدارية للرابطة .
9. أمانة الرابطة : الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين .
10. عضو الرابطة : الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي تقبل عضويته في الرابطة ، ويلتزم بدفع الاشتراك السنوي .

* تم إقراره خلال الإجتماع الأول للرابطة العربية لقوانين التأمين والذي عقد في عمان - الأردن تاريخ 2009/2/23

المادة الخامسة : أهداف الرابطة

1. إجراء الدراسات وإعداد الأبحاث المتعلقة بالجوانب القانونية لأعمال التأمين وإعادة التأمين في المنطقة العربية ومقارنتها بما هو معمول به في الدول الأخرى .
2. الإنضمام إلى الجمعيه الدولييه لقوانين التأمين وتقديم تقرير حول تطور تشريعات التأمين العربييه إلى كل من :
 - أ . الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين .
 - ب. المؤتمر العام للجمعية الدولية لقوانين التأمين .
3. التعاون مع الجهات المماثلة لها في الدول الأخرى وتبادل المعلومات معها .
4. إعطاء إهتمام خاص للدراسات المتعلقة بالتأمينات الإلزامية كالتأمين الإلزامي عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات وتأمين العمال في مواجهة حوادث العمل والتأمين الصحي الإلزامي والتأمين من المسؤولية المهنية وغير ذلك من التأمينات الإلزامية .
5. إبداء المشورة القانونية الغير ملزمة لهيئات وجمعيات التأمين العربية المنتسبة للإتحاد بدون مقابل بينما يتم إبداء المشورة القانونية لغير المنتسبين بمقابل مادي رمزي تحدده الهيئة الإدارية للرابطة في النظام المالي الخاص بها ، وذلك عند إعداد مشاريع القوانين ذات العلاقة بأعمال التأمين وإعادة التأمين حينما يطلب منها ذلك⁽²⁾ .
6. حل المنازعات في ميدان التأمين وإعادة التأمين والتي يكون فيها الأطراف منتمين لبلدين أو أكثر بناءً على طلب الأطراف ذات العلاقة ، وذلك من خلال التعاون مع مراكز التحكيم الإقليمية مع السعى مستقبلاً لإنشاء مراكز تحكيم خاصة بالنزاعات بين شركات التأمين الأعضاء في الإتحاد .

المادة السادسة : وسائل تحقيق الأهداف

1. تشكيل لجان فرعية لإجراء الدراسات وإعداد الأبحاث ذات العلاقة بالأمور القانونية التأمينية .
2. عقد المؤتمرات والندوات ذات العلاقة بالجوانب القانونية لأعمال التأمين .
3. نشر الموضوعات ذات العلاقة بقوانين التأمين بمجلة التأمين العربي .
4. التعاون مع الجمعية الدولية لقوانين التأمين والجمعيات الوطنية لقوانين التأمين المشكّله في الدول الأخرى .
5. التعاون مع جمعيات وإتحادات التأمين وإعادة التأمين العربية والأجنبية .
6. تقديم الإقتراحات بشأن قوانين التأمين على المستوى العربي إلى الإتحاد العام العربي للتأمين من أجل تقديمها إلى الدول العربية .
7. إجراء مسابقات للأبحاث ذات العلاقة بقوانين التأمين وتقرير المكافآت للأبحاث الفائزة .
8. مساعدة الدارسين في الدراسات التأمينية العليا .
9. أية وسائل أخرى تنسجم مع طبيعة أعمال الرابطة وتحقق أهدافها .

المادة السابعة : عضوية الرابطة

عضوية الرابطة متاحة لكل من:

1. جمعيات قوانين التأمين في البلاد العربية .
2. القانونيون العاملون في شركات التأمين وإعادة التأمين وأجهزة الإشراف والرقابة على التأمين واتحادات وجمعيات التأمين ، أعضاء الإتحاد العام العربي للتأمين .
3. أعضاء المهن المرتبطة بالتأمين (الوسطاء / مقدري الخسائر إلخ) من أعضاء الإتحاد العام العربي للتأمين .
4. لمن يرغب من أساتذة القانون في الجامعات العربية والقضاة والمحامين العرب والمستشارين القانونيين (2) .

المادة الثامنة : أجهزة الرابطة

أولاً : الجمعية العمومية للرابطة

- تضم جميع الأعضاء المنتسبين للرابطة من كافة البلدان العربية ، وتتولى وضع السياسات العامة التي تعمل على تحقيق أهداف الرابطة .
- ينتخب أعضاء الجمعية العمومية للرابطة من بينهم رئيس ونائب رئيس الرابطة .
- وفي الدورة الأولى للرابطة يتم إسناد رئاسة الرابطة لمقدم إقتراح تأسيس الرابطة العربية لقوانين التأمين .

ثانياً : أمانة الرابطة

- تتولى الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين أمانة الرابطة وتختص بالآتي :
- أ. الدعوة لعقد إجتماعات الرابطة بالتنسيق مع رئيس الهيئة الإدارية للرابطة .
 - ب. الإعداد والتنظيم لإجتماعات الرابطة .
 - ج. إعداد محاضر الإجتماعات وحفظها .

ثالثاً : الهيئة الإدارية للرابطة

1. تتكون من سبعة أعضاء يتم إنتخابهم من قبل الجمعية العمومية للرابطة على أن يكون من بينهم الرئيس ونائب الرئيس ، ويكون ذلك لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، على أن يشارك الأمين العام للإتحاد في الإجتماعات (1) .
2. إختصاصات الهيئة الإدارية للرابطة :
 - أ. إعداد خطة عمل الرابطة .
 - ب. تمثيل الرابطة في إجتماعات الجمعية الدولية لقوانين التأمين وأي إجتماعات لإتحادات أو هيئات أو جمعيات تدعى إليها (2) .
 - ج. تشكيل لجان فرعية من بين أعضائها لدراسة موضوع معين ويجوز لها الإستعانة بمن تراه من أعضاء الرابطة .
 - د. إعداد النظام الداخلي والمالي للرابطة .
 - هـ. إعداد تقرير سنوي عن نشاط الرابطة وتقديمه للأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين .

(1) تم تعديل خلال إجتماع الجمعية العمومية الذي عقد بالقاهرة - جمهورية مصر العربية بتاريخ 2012/11/28

(2) تم تعديل خلال إجتماع الجمعية العمومية الذي عقد بالجزائر العاصمة - الجزائر بتاريخ 2017/9/25

المادة التاسعة : إجتماعات أجهزة الرابطة

1. الجمعية العمومية للرابطة :

- أ. تعقد إجتماعاً دورياً سنوياً ما لم توجد ظروف تدعو لعقد إجتماع طارئ .
- ب. توجه الدعوة لعقد الإجتماعات من قبل الأمين العام للإتحاد العام العربي للتأمين .
- ج. يحق للأمين العام الدعوة لعقد إجتماع إستثنائي لمناقشة موضوع محدد ، أو كلما دعت الظروف لذلك ، أو إذا طلب رئيس الهيئة الإدارية للرابطة عقد مثل هذا الإجتماع .
- د. يكون الإجتماع صحيحاً إذا حضره ثلث الاعضاء أو بحضور ممثلي خمسة أسواق تأمين عربية (1) .
- هـ. توقع محاضر إجتماعات الجمعية العمومية ومحاضر إجتماعات الهيئة الإدارية للرابطة من قبل الأمين العام للإتحاد العام العربي للتأمين ورئيس الهيئة الإدارية للرابطة .
- و. تتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين .

2. الهيئة الإدارية للرابطة :

- أ. تعقد إجتماعين في السنة ، ويحدد في نهاية كل إجتماع زمان ومكان الإجتماع التالي .
- ب. توجه الدعوة لعقد إجتماعات الهيئة الإدارية للرابطة من قبل الأمين العام بالتنسيق مع رئيس الهيئة الإدارية .
- ج. يكون الإجتماع صحيحاً بحضور أربع أعضاء على الأقل ، بما فيهم الرئيس أو نائبه ، ويجوز الإنابة فيما بين الأعضاء في حضور الإجتماعات بشرط ألا ينوب العضو عن أكثر من عضو في حضور الاجتماع (2) .
- د. تتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين .
- هـ. تسقط العضوية في الهيئة الإدارية في حالة عدم حضور العضو المنتخب ثلاثة جلسات متتالية من جلسات الهيئة الإدارية بدون عذر تقبله الهيئة الإدارية (2) .

المادة العاشرة : رئاسة الإجتماعات

يت رأس رئيس الهيئة الإدارية إجتماعات الجمعية العمومية للرابطة ، وفي حالة عدم تمكنه من الحضور ، يت رأس الإجتماع نائب الرئيس ، وفي حالة عدم حضور الرئيس ونائب الرئيس يت رأس الإجتماع أكبر الأعضاء سناً من بين الحاضرين .

المادة الحادية عشر : رسم الإشتراك

رسم الإشتراك السنوي / 150 / دولار أمريكي للعضو الواحد ، وذلك لهدف المساهمة في تغطية النفقات .

المادة الثانية عشر : مصادر الدخل المالي

تتكون الموارد المالية للرابطة من :

1. رسم الإشتراك السنوي .
2. المنح والمساعدات والتبرعات الموجهة للرابطة والتي تقرر الهيئة الإدارية قبولها .

(1) تم تعديل خلال إجتماع الجمعية العمومية الذي عقد بالقاهرة - جمهورية مصر العربية بتاريخ 2012/11/28

(2) تم تعديل خلال إجتماع الجمعية العمومية الذي عقد بالجزائر العاصمة - الجزائر بتاريخ 2017/9/25

المادة الثالثة عشر : سقوط العضوية

تسقط العضوية بقرار من الجمعية العمومية في الحالات التالية :

1. التخلف عن سداد الإشتراك السنوي لمدة سنتين متتاليتين .
2. الإستقالة .
3. الإنسحاب .
4. الوفاة .
5. فقدان الشخصية الاعتبارية .

المادة الرابعة عشر : حل الرابطة

- لا يجوز حل الرابطة إلا بطلب من ثلثي الأعضاء ، وتصدر التوصية بحل الرابطة بموافقة الأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين من الجمعية العمومية غير العادية
- ترفع توصية الجمعية العمومية لمجلس الإتحاد للإعتماد .

المادة الخامسة عشر : تعديل النظام الأساسي

- لأعضاء الرابطة الحق في إقتراح التعديلات على النظام الأساسي ، ويشترط أن يتقدم بطلب التعديل ثلث أعضاء الرابطة ، على أن تتم الموافقة على التعديل بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين .

المادة السادسة عشر : تطبيق النظام

- تم إعتماد هذا النظام من قبل أعضاء الرابطة لدى إجتماعهم الأول – عمان - المملكة الاردنية الهاشمية بتاريخ 2009/2/23 .